الأمم المتحدة

A/60/757

الجمعية العامة

Distr.: General
19 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١١٢ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان الـ ٤٧

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتتشرف بإبلاغها أن المملكة المتحدة ترشح نفسها للانتخاب لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي سيجري في الدورة الستين للجمعية العامة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦.

والمملكة المتحدة ملتزمة بالسعي للوصول إلى أعلى معايير حقوق الإنسان في أنحاء العالم. وتعتقد المملكة أن الأمم المتحدة تؤدي دورا فريدا وهاما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نطاق العالم، وأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد فرصة هامة لمواصلة النهوض بهذا الدور.

إن المملكة المتحدة ما زالت عضوا ناشطا وملتزما في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وما زالت تشترك على نحو وثيق في المناقشة بشأن حقوق الإنسان من كافة جوانبها. وتسعى المملكة المتحدة، من خلال سياستيها الخارجية والإنمائية، إلى توفير الدعم العملي لتعزيز النطاق الكامل لحقوق الإنسان: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية. وإذا ما انتخبت المملكة المتحدة لتصبح عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فستواصل سعيها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق مزيد من التعاون

240406 240406 06-31507 (A)

بشأن حقوق الإنسان فيما بين كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة.

وستقدم المملكة المتحدة قريبا مجموعة محددة من التعهدات والالتزامات للتأكيد على التزامها المتواصل بحقوق الإنسان وبيان الطريقة التي ستسهم بها في أعمال المجلس في حال انتخابها.

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تعهدات المملكة المتحدة والتزاماتها الطوعية بشأن مجلس حقوق الإنسان

١ - الالتزام بالعمل بأسلوب الشراكة بهدف إنجاح المجلس

ستشارك المملكة المتحدة بنشاط في عمل المجلس وبروح من الانفتاح والتعاون والحوار مع كل الشركاء؛ كما أنها ستروج للمجلس كمنبر للحوار حول قضايا ذات موضوعات تدور حول حقوق الإنسان بأسرها، وستعمل على تعميق التفاهم فيما بين الحضارات والثقافات والأديان.

كما ستتشاور المملكة المتحدة مع كافة أعضاء الأمم المتحدة حول قرارات المجلس وتعمل على دعم جهود الدول من أجل تطبيق توصيات المجلس.

وستواصل المملكة المتحدة العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني لدعم وتطوير إسهاماتهم في عمل المجلس الجديد، كما أنها ستطلب من هذه الأطراف إبداء وجهات نظرها قبيل اجتماعات حقوق الإنسان الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

وستسهم المملكة المتحدة بنشاط في التوصل إلى اتفاق حول خلق آلية استعراض دوري عالمي وفعال لنشاط مجلس حقوق الإنسان.

٢ - الالتزام بدعم أجهزة الأمم المتحدة

ستواصل المملكة المتحدة دعمها المؤسساتي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مدى السنوات الثلاث المقبلة، بما في ذلك من خلال تقديم مبلغ ٢,٥ مليون جنيه استرليني سنويا دون تحديد أوجه لصرف هذا المبلغ، مما يمنح مفوضية حقوق الإنسان استقلاليتها الكاملة في كيفية إنفاق هذا المبلغ بما يفي بالأغراض الموكلة إليها.

وستبقي المملكة المتحدة دعوتها مفتوحة لكل لجان الإجراءات الخاصة لزيارة المملكة كما ستواصل تعاونها التام مع تلك اللجان. وستعمل المملكة المتحدة على سجلها في المواظبة على تقديم تقارير وافية في المواعيد المحددة لأجهزة رصد المعاهدات.

وتخطط المملكة المتحدة للمساهمة بمبلغ يربو على ٤٠٠ مليون جنيه استرليني خلال العامين المقبلين (٢٠٠٦-٢٠٠٨) في صورة دعم مؤسساتي لأجهزة الأمم المتحدة، بما فيها

تلك الأجهزة التي تقوم بدور رئيسي في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، ومنظمة العمل الدولية.

٣ - الالتزام بالنهوض بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي

ستواصل المملكة المتحدة تشجيع الحكومات حول العالم على التصديق على معاهدات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان ومساعدتها على التمسك بالالتزامات التي تفرضها تلك المعاهدات على الدول، من خلال برامج التنمية وبرامج المساعدة الأخرى التي تقدمها المملكة المتحدة.

وستواصل المملكة المتحدة دعمها لاستراتيجيات التنمية النابعة من البلدان، وعملها مع الشركاء لإدماج مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المشاركة والشمولية والمساءلة في إطار التنمية. كما ستواصل المملكة المتحدة تقديم المساعدة التقنية والمالية للدول لبناء قدراتها في قطاعي الأمن والعدالة، حيث خصصت المملكة المتحدة في الوقت الحاضر ما يربو على ٢٢٥ مليون جنيه استرليني للبرامج الخاصة بقطاعي الأمن والعدالة بالدول النامية.

ستبقى المملكة المتحدة في الطليعة بشأن تبني نهج جديدة تجاه قضايا حقوق الإنسان، وفيما يلي أمثلة منها:

- نظرا لأن المملكة المتحدة هي ثالث دولة تصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، فهي تُعِد الآن لإرساء آلية وقائية وطنية لمنع التعذيب قبل أن يحين موعد دخول البروتوكول حيز التنفيذ. كما أن المملكة المتحدة على أتم استعداد لأن تتقاسم خبرتها في خلق آلية وطنية للوقاية من التعذيب مع الدول الأخرى التي تسعى إلى تحقيق نفس الغاية.

- كما ستواصل المملكة المتحدة ممارسة دور ريادي فيما يتعلق بالجهود المبذولة للدفع قدما بقضية مسؤولية المؤسسات التجارية وحقوق الإنسان بالتشاور مع كافة أصحاب المصلحة، وبما يتماشى مع دورنا في قيادة مفاوضات الأمم المتحدة لاستحداث منصب **الممثل الخاص للأمين العام**، وكذلك عبر مبادراتنا الكثيرة مثل **المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان**.

- ستواصل المملكة المتحدة دعمها للعمليات الدولية التي تدفع حقوق المرأة قدما، بما في ذلك وضع **إعلان وبرنامج عمل بيجين** حيز التنفيذ. وستعمل المملكة المتحدة على دعم الأمم المتحدة لدعم قدرتها على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ونبقى على التزامنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والسلام والأمن، وسنقوم بتنفيذه من خلال خطة العمل الوطنية للمملكة المتحدة.

- ستواصل المملكة المتحدة دعمها للمفاوضات من أجل وضع اتفاقية للأمم المتحدة بشأن حقوق المعاقين، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني بدور نشط في هذه العملية.

- ستواصل المملكة المتحدة جهودها في مجال مكافحة الآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية – متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أجزاء كثيرة من العالم، كما ستعمل على تحسين تعزيز حقوق الأفراد المتضررين بسببه وحمايتها. وتعد استراتيجية المملكة المتحدة الرامية إلى التعجيل في الإجراءات المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) بزيادة الموارد المخصصة لهذا الغرض بمقدار ١,٥ مليار جنيه استرليني على مدار ثلاث سنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧).

إن المملكة المتحدة تدرك أن جوانب التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان متشابكة مع بعضها البعض ويدعم بعضها بعضا. ومن ثم سيبقى هدف المملكة المتحدة هو محو الفقر في البلدان النامية، خصوصا عن طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. إن الدعم الذي تقدمه المملكة المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيساهم في إعمال حقوق الإنسان مثل نشر التعليم الابتدائي الشامل وهذا يتفق مع (هدف الألفية رقم ٢)، وكذلك تعزيز المساواة بين الجنسين (هدف الألفية رقم ٣) وخفض معدلات وفيات الأطفال (هدف الألفية رقم ٤). وسنعمل على معالجة الاستبعاد والتمييز، من خلال برامجنا الإنمائية، وتعزيز مساواة الجميع في الحقوق.

٤ – الالتزام بصون معايير حقوق الإنسان داخل المملكة المتحدة

ستواصل المملكة المتحدة العمل جاهدة على الوصول إلى أعلى معايير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولهذه الغاية، ستعمل المملكة على الحفاظ على التنفيذ الكامل لالتزاماتها الدولية التي تنص عليها عهود واتفاقيات الأمم المتحدة والبروتوكولات الاختيارية ذات الصلة التي هي طرف فيها.

ستواصل المملكة المتحدة سعيها وراء هدفها لتحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع مواطنيها. وستحقق ذلك عن طريق مبادرات مثل مراجعة قانون التمييز، التي تعيد النظر في الوقت الحاضر في كافة جوانب التشريعات المحلية المتعلقة بالتمييز والمساواة بهدف توحيد كل هذه التشريعات في صورة قانون شامل موحد هو قانون المساواة بحلول عام

٢٠٠٩. كما سنستمر في تنفيذ استراتيجيات وطنية لرفع مستوى المساواة العرقية والترابط الاجتماعي في بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بما يتماشى مع الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر ديربان العالمي لعام ٢٠٠١ لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وستواصل المملكة المتحدة السعي للتحسين المستمر للآليات والإجراءات التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها وتحمي الحريات الأساسية لكافة مواطنيها. وكجزء من اتفاق بلفاست (اتفاق الجمعة العظيمة)، أنشئت لجنة حقوق الإنسان لأيرلندا الشمالية رسميا في آذار/مارس ١٩٩٩. وتعمل المملكة المتحدة الآن على إنشاء مؤسسة جديدة هي **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ببريطانيا العظمى** على غرار **لجنة المساواة وحقوق الإنسان**. وستقوم هذه اللجنة على ثلاث دعائم – المساواة وحقوق الإنسان والعلاقات الحسنة والسعي من أجل الإنصاف في كل المجتمع عن طريق كسر أطواق الجور وإتاحة الفرص للجميع. وبالمثل، قدم تشريع إلى البرلمان الاسكتلندي من أجل إنشاء هيئة لحقوق الإنسان في اسكتلندا.

ستدأب المملكة المتحدة على حماية حقوق المعوقين. وقد قمنا بالفعل بتوسيع نطاق التشريع الخاص بالتمييز ضد المعوقين بشكل شامل وأصبح أمامنا هدف واضح هو أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سيحصل المعوقون على فرص كاملة وخيارات ضرورية لتحسين نوعية حياتهم. ونركز استراتيجيتنا على تشجيع العيش المستقل – إعطاء المعاقين حق الاختيار والتمكين والحرية. ولنجعل من هذه الأهداف حقيقة، أسسنا مكتبا لقضايا المعوقين يكون دوره تطوير ودفع استراتيجية مشتركة بين كافة أطراف الحكومة لتحقيق المساواة للمعوقين. وسنعمل بصورة أقرب مع المعوقين ومنظماتهم ونتأكد من أن يكون لهم صوتا مسموعا في صميم السياسة وصنع القرار، وذلك عن طريق إنشاء منتدى وطني لهم ليتواصلوا مع الحكومة بشكل مباشر، كما أننا سنقوم بتجربة وتعزيز أساليب جديدة لتحسين الخدمات المقدمة للمعوقين بهدف دعم استقلاليتهم وإتاحة الخيار لهم.

وستواصل المملكة المتحدة تعميق ثقافة الشفافية والانفتاح والحوار سعيا منها وراء تحسين معايير حقوق الإنسان. كما ستواصل حكومة المملكة المتحدة دعوة المنظمات غير الحكومية إلى المساهمة، وستستمر في الحوار حول عملها في مجال حقوق الإنسان مع كافة الأطراف، بما فيها البرلمان والمجتمع المدني.